مضامين اتفاقيات الدعم والإغراق والحماية وانعكاساتها على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون الخليجي

أ. هيثم عبدالله سلمان
قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات الخليج العربي

المقدمـة

لقد تمحور عمل منظمة التجارة العالمية WTO ضمن أنظمتها وقواعدها العمليات التجارية في السلع والخدمات ، بما يضمن حرية التجارة من خلال تخفيض الرسوم الجمركية بصورة مستمرة ، وإزالة كافة القيود غير الجمركية ، ومنع سياسة الإغراق والدعم والحماية ، فضلاً عن عدم التمييز بين شركائهم التجاريين ، وغيرها من قواعد تحرير التجارة الخارجية . ويتوقع أن تتأثر اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي كثيراً باتفاقية منظمة التجارة العالمية أسوةً بباقي الدول التي يرتفع فيها مؤشر الانكشاف التجاري على العالم الخارجي ، إذ ارتفع مؤشرها من 88 % عام 1990 إلى 101 % عام 2006 ، ولا ينعكس ذلك التأثير بالضرورة على حجم تجارتها الخارجية وإنما على درجة تخفيض العوائق التجارية المحلية أو العالمية .

أن منظمة التجارة العالمية أعطت بعض الاستثناءات الصريحة في تطبيق أنظمتها وقواعدها ، إلا أن الجزء الكبير من هذه الاستثناءات ينبغي أن تؤطر بإطار قانوني يجيز استخدامه من خلال القوة التفاوضية لإثبات نوع الضرر أو نوع المصلحة الوطنية من ذلك الاستثناء وبما يتوافق مع توجهات التنمية الاقتصادية المعمول بها في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ، فضلاً عن لجوء بعض الدول المتقدمة التأكيد على تطبيق اشتراطات ومتطلبات فنية لمنظمة التجارة العالمية مثل المعايير البيئية ومعايير الجودة ومعايير العمل ومعايير التغليف ، وذلك لإعاقة صادرات وقدرات الدول على النفاذ إلى أسواقها ، مما قد تشكل هذه المعايير معوقات فنية تفقد تلك الصادرات ميزاتها التنافسية وهو ما تناولته لجنة التجارة والبيئة في المنظمة .

مشكلة البحث : عدم وضوح الرؤى الإستراتيجية في تفسير الاستثناءات ، وما هية الإجراءات التفاوضية لكسب ذلك الاستثناء وفق أنظمة وقواعد المنظمة .

هدف البحث : تسليط الضوء على الاستثناءات الصريحة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، بما يتعلق بالرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية ، مع أشارة إلى الاشتراطات والمعايير الفنية ، فضلاً عن الإجراءات التفاوضية فيما يتعلق بالدعم والإغراق والحماية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي .

المبحث الأول / الإطار النظري

1- مضامين اتفاقيات الدعم والإغراق والحماية

أ- اتفاقية الدعم

ففي ظل اتفاقية الدعم والإجراءات التعويضية يعُرف الدعم بأنه المساهمة المالية المقدمة من الحكومة أو أي هيئة عامة في أراضي العضو سواءً بشكل مباشر (مُنح ، قروض ، ضمانات لقروض مالية ، مساهمة مالية بشكل أسهم) أم غير مباشرة (إعفاء من التزامات مالية كالخصم الضريبي ، تنازلات حكومية عن إيرادات حكومية مستحقة) أو قد يأخذ أشكال أخرى مثل دعم الأسعار أو دعم الدخل أو دعم الإنتاج أو دعم الخدمات[1] . وبناءً لذلك التعريف يمكن تقسيم الدعم وفقاً لدرجة مشروعيته إلى :

1- الدعم المحظور

وهو الدعم الذي يستدعي معه اتخاذ إجراءات ضده ومن أمثلته : الدعم الانتقائي الموجه إلى سلعة أو خدمة معينة أو صناعة أو قطاع أو مشروع بذاته ، والدعم المرتبط بالأداء التصديري سواءً توقف على شكله القانوني أم الفعلي عن طريق منح السلع المخصصة للتصدير شروطاً أفضل من تلك الممنوحة للسلع المخصصة للاستهلاك المحلي ، مما يتعلق بتكاليف النقل والشحن أو من إعفاء ضرائب أو الضمانات الائتمانية أو التامين على الصادرات . إذ يتم حظر الدعم للأداء التصديري للدول النامية (عدا الدول التي ينخفض متوسط الدخل فيها إلى اقل من 1000 دولار / سنة أو الدول الأقل نمواً) خلال 8 سنوات من قيام منظمة التجارة العالمية أي قبل عام 2003 ، مع إمكانية تمديد هذه الفترة بناءً على المشاورات مع لجنة الدعم في المنظمة . ويستثنى من الدعم المحظور ، الدعم المقدم لمنتج معين لا يتعدى أجمالي الدعم فيه 2 % من قيمة الوحدة الواحدة ، أو طالما أن حجم الواردات المدعمة لا يتعدى 4 % من أجمالي واردات المنتج في أسواق العضو المستورد[2] ، والدعم الموجه لإعفاء المشروعات من الديون المستحقة عليها بالنسبة للمشروعات العامة التي تقوم الدول النامية بإعادة هيكلتها وتأهيلها للبيع ضمن برامج الخصخصة ، وأخيراً الدعم الذي يهدف إلى تفضيل استخدام المنتجات المحلية على المنتجات المستوردة ، إذ يسري حظر هذا الدعم على الدول النامية لمدة 5 سنوات من تاريخ قيام منظمة التجارة العالمية أي في عام 2000 . وعادةً ما ينتج من هذه الأشكال من الدعم إلحاق الضرر بالصناعة المحلية لعضو آخر في الحالات التي يتجاوز فيها الدعم للمنتج المعين 5 % و (10 % للدول النامية) من قيمة أنتاج السلعة المعنية[3] ، أو إذا تم منح الدعم لتغطية خسائر التشغيل التي تتحملها صناعة ما أو في صورة إعفاء مباشر من ديون مستحقة[4] .

2- الدعم غير القابل للاعتراض (المسموح به)

وهو الدعم الذي لا يستدعي معه اتخاذ إجراءات ضده ومن أمثلته : الدعم العمومي (غير المرتبط بسلعة أو صناعة أو مشروع بذاته) والدعم المقدم إلى برامج البحث والتطوير سواءً الخاصة منها

(الشركات) أم العامة منها (مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي) وطالما هذا الدعم لا يغطي أكثر من 75 % من تكلفة البحث و 50 % من تكلفة التطوير على أن لا يُحدث استخدامها لتطبيقات صناعية أو استغلالها تجارياً مما يؤثر على شروط المنافسة الدولية ، كما يجوز تقديم الدعم إلى المشروعات ذات المتطلبات الحمائية للبيئة وعلى شرط أن يكون الدعم لمرة واحدة ولا يتكرر ومقصور فقط على ما نسبته 20 % من متطلبات التكييف ولا يشمل تكاليف استبدال أو التشغيل المدعومة التي ينبغي أن تتحملها الشركات بالكامل[5] . كما تعفى سياسات الصندوق الأخضر (الخانة الخضراء)[6] (وهي سياسات الخدمات الحكومية العامة والدعم المباشر للدخل) وبعض الإجراءات التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من البرامج الإنمائية للدول النامية .

3- الدعم القابل للاعتراض (غير المسموح به)

وهو الدعم الذي يستدعي معه اتخاذ إجراءات ضده ومن أمثلته : الإعفاء من الرسوم الجمركية ، وتقديم القروض بأسعار تقل عن أسعار السوق ، فضلا عن الدعم الموجه للإنتاج المحلي غير المشمول في أنواع الدعم السابقة ، (ولا يسري ذلك على الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية) ، إذ يُسمح للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي يصيبها الضرر المادي لصناعتها المحلية أو التصديرية باتخاذ إجراءات حمائية مضادة أو فرض رسوم تعويضية ، وعلى المنظمة إثبات ذلك التأثير المادي من خلال لجنة تسوية المنازعات التي تحددها أطراف النزاع .

ب- اتفاقية مكافحة الإغراق

لقد عرفت جولة طوكيو الإغراق على انه الفعل الذي يتم به إدخال منتجات إحدى الدولتين في تجارة الدولة الأخرى بأقل من سعر البيع الداخلي(التكلفة) لمنتج معين في الدولة المصدرة[7] ، وقد يحدث إغراق الأسواق أما كاستجابة قصيرة الأمد لانكماش اقتصادي محلي من خلال بيع فائض الإنتاج في الخارج بسعر منخفض للتخلص منه وهو ما يطلق عليه الإغراق الروسي أو كوسيلة إستراتيجية لاختراق أسواق التصدير على المدى الطويل من خلال إحراز موطئ قدم في الدولة المُصدر إليها ومن ثم ترفع الأسعار لتعظيم الأرباح ، وفي كلا الحالتين يُعد إغراق الأسواق على انه تجارة غير عادلة ، وقد أعطت المادة (6) من اتفاقية الجات الحق للأطراف المتعاقدة بتطبيق الإجراءات المضادة في الحالات التي تسبب فيها الواردات ضرراً مادياً لصناعة محلية (وهم المنتجون المحليون الذي يشكل مجموع إنتاجهم أكثر من 50 % من إجمالي إنتاج المنتج المماثل الذي ينتجه الجزء من الصناعة المحلية)[8] ، مثل حدوث خفض كبير في أسعار السلع المماثلة أو الحد من الزيادة المتوقعة للأسعار أو تأخير إقامة صناعة معينة كان من الممكن أن تقوم لولا وجود السلعة المغرقة ، بمعنى أن يستند تحديد الضرر إلى الدليل الإيجابي الذي يشتمل على إجراء موضوعي لحجم واردات الإغراق وأثرها على الأسعار في السوق المحلي للمنتجات المماثلة ، والأثر اللاحق لمثل هذه الواردات على المنتجين المحليين[9] ، كما يجب أن

تُبحث العوامل المعروفة الأخرى غير واردات الإغراق التي تسبب في الوقت نفسه ضرراً بالصناعة المحلية مثل حجم وأسعار الواردات التي لا تباع بأسعار الإغراق ، وانكماش الطلب والتغيرات في أنماط الاستهلاك وأساليب التجارة التقييدية ، والمنافسة بين المنتجين المحليين أنفسهم أو مع الأجانب ، والتطورات التكنولوجية وأداء التصدير وإنتاجية الصناعة المحلية وغيرها من العوامل ، وان لا تنسب الأضرار الناجمة من هذه العوامل على الواردات المغرقة .

ج- اتفاقية الحماية

تُعرف الحماية على إنها حماية الصناعة الوطنية بصورة عامة من الناحية الكمية ، إذ تسمح المادة (19) من الجات عام 1947 للدول الأعضاء بان تتخذ الإجراءات الوقائية اللازمة لحماية الصناعة الوطنية من الزيادات غير المتوقعة في الواردات من منتج معين التي تسبب أو قد تسبب أضرار جسيمة بالصناعة المحلية وبغض النظر عن أسعاره (كما هو الحال في سياسة مكافحة الإغراق) من خلال وضع قيود كمية على الواردات بشرط أن لا يؤدي إلى خفض الكميات المستوردة إلى ما دون المتوسط السنوي للسنوات الثلاث الأخيرة المتوفر عنها البيانات الإحصائية[10] ، أو قد تعلق التزاماتها فيما يتعلق بالتخفيض الجمركي الكلي أو الجزئي على هذا المنتج بغض النظر عن مصدره وبدون تمييز ، ويحظر اللجوء إلى ما يطلق عليه بإجراءات المنطقة الرمادية التي تنص على فرض قيود اختيارية أو ترتيبات خاصة بتنظيم التسويق أو أية إجراءات أخرى مشابهة من شانها تقييد الصادرات أو الواردات ، وتطالب الاتفاقية باتخاذ التدابير لكي تصبح إجراءات المنطقة الرمادية متمشية مع أحكام الاتفاقية أو إلغائها في غضون 4 سنوات بعد دخول اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية أي حتى نهاية عام 1999[11] . وتنتهي جميع إجراءات الوقاية طبقاً للمادة (19) من الجات في مدة أقصاها 8 سنوات من تاريخ بداية تطبيقها أو بعد 5 سنوات من تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية أيهما أطول[12] ، وفي حالة اتخاذ إجراء وقائي فلا يجوز أن تزيد فترة التطبيق عن 8 سنوات مع مراعاة عدم تطبيق إجراء الوقاية على منتج سبق وان خُضع لمثل هذا الأجراء من قبل ، ألا بعد مرور فترة سنتين على عدم التطبيق . وتستثنى الدول النامية من عدم تطبيق الإجراءات الوقاية على صادراتها للمعاملة التفضيلية طالما أن نسبة حجم الواردات من منتج معين اقل من 3 % من واردات العضو المستورد ، ما لم تكن الدول معاً تمثل أكثر من 7 % من إجمالي واردات العضو المستورد وتمثل كل منها اقل من 3 % من واردات العضو المستورد من المنتج المماثل[13] .

2- تطور اتفاقيات الدعم والإغراق والحماية في منظمة التجارة العالمية **W.T.O**

أ- مؤتمر سياتل

بعد عدة أيام من المفاوضات المكثفة بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية خلال المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية ما بين 1999/12/4-11/3 ، ركز جدول مؤتمر سياتل على

محاور عدة منها ، إعادة النظر في اتفاقية الخدمات (المالية ، الاتصالات ، أنظمة المعلومات ، التجارة الالكترونية ، دور شركات الانترنت) ، وإزالة الحواجز الجمركية أمام الصادرات الزراعية ، فضلاً عن قضايا العمل والبيئة[14] ، التي ركزت عليها الولايات المتحدة الأمريكية وتأكيدها على فرض عقوبات متعددة الإطراف على الدول التي تنتهك حقوق العمل الأساسية ، مما أثار حفيظة دول الاتحاد الأوربي ووقوفها إلى جانب الدول النامية والفقيرة في ذلك .

في حين أشارت وفود الدول النامية في سياتل على مكافحة إغراق السوق بالسلع وكذلك القيود المتمثلة بالرسوم الجمركية ، فضلاً عن وضع دعاوى الإغراق الراهنة واتجاه الدول المتقدمة بشكل واسع واللجوء إليها في مواجهة الآخرين ، وقد تصدرت الولايات المتحدة لقائمة الدعاوى ، إذ قدمت حتى إقامة هذا المؤتمر حوالي 60 دعوى إغراق ، فيما قدم الاتحاد الأوربي حوالي 47 دعوى ، واليابان 7 دعوى ، إما جملة الدول النامية التي تمثل 80 % من أعضاء المنظمة فلم تقدم سوى 44 دعوى إغراق ، في حين تعرضت لمواجهة 61 دعوى إغراق[15] ، وبالرغم من الفشل الكبير الذي أصاب المؤتمر ، إلا إن سجلت له بعض الايجابيات من أهمها ، تعُرف الدول النامية بمدى القصور في حساب تقديرات تكلفة الإنتاج والنفقات الأخرى التي غالباً ما تحدث في عملية الإغراق لآي جانب في الوقت الذي يصعب فيه الدول النامية إن تقوم بتجميع هذه المعلومات من الدول المتقدمة ، ذلك إن السلطات ومؤسسات التجارة والصناعة ليست مهيأة على وجه يمكنها من تحديد مصادر هذه المعلومات ومن جمعها في الدول المتقدمة[16] .

ب- مؤتمر الدوحة

9- رغم الفشل الذي رافق المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الفترة ما بين 2001/11/14 ، إلا إن المؤتمر تضمن في إعلانه الوزاري للدوحة بعض الجوانب وبعض القرارات لزيادة مشاركة الدول النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف ، فضلاً عن الحاجة إلى ضمان تلبية النظام لاحتياجات ومصالح جميع المشاركين على أكمل وجه ومن أهم تلك القرارات[17] :

الاتفاق العام بشان الرسوم الجمركية والتجارة (الجات 1994) ، وتأكيد المؤتمر على إن المادة الثامنة عشرة من اتفاق الجات لعام 1994 ، هي حكم يقضي بمعاملة خاصة وتفضيلية لصالح الدول النامية ، وان اللجوء إلى هذه المادة يفترض فيه إن يكون اقل كلفة من العمل بموجب المادة الثانية عشرة من الاتفاق .

الاتفاق بشان المنسوجات والملابس ، من خلال إجراء دراسة متمعنة ومتحفظة قبل البدء بالفحص في سياق معالجة مكافحة الإغراق الخاصة بصادرات المنسوجات والملابس من الدول النامية التي كانت تخضع سابقاً للقيود الكمية عملاً بالاتفاق ، ولفترة سنتين عقب إدراج الاتفاق على نحو كامل في إطار منظمة التجارة العالمية .

اتفاق تنفيذ المادة السادسة من اتفاق الجات 1994 ، لاحظ المؤتمر إن المادة (5) الفقرة (8) من الاتفاق بشان تنفيذ المادة السادسة من اتفاق الجات 1994 ، لا تحدد الإطار الزمني الذي يجب اعتماده في تقرير حجم الواردات التي يجرى عليه الإغراق ، مما يجعل ارتياباً حيال تنفيذ المادة ، وفي هذا الإطار تكلف اللجنة المعنية بممارسة مكافحة الإغراق بدراسة وصياغة التوصيات اللازمة بشان هذه القضية في غضون أثنى عشر شهراً ، فضلاً عن ملاحظة المؤتمر إن المادة (18) الفقرة (6) من الاتفاق بشان تنفيذ المادة السادسة من اتفاق الجات 1994 ، تقتضي من اللجنة المعنية بممارسة مكافحة الإغراق إن تستعرض كل سنة تنفيذ وإعمال الاتفاق ، وصياغة مبادئ توجيهية لتحسين الاستعراضات السنوية ، وإبداء آرائها وتوصياتها بهذا الشأن إلى المجلس العام ليتخذ القرار المناسب في غضون اثني عشر شهراً .

اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية ، إذ وافق المؤتمر الوزاري على أن يشمل المرفق السابع (ب) من الاتفاق بشان الدعم والإجراءات التعويضية الأعضاء المسجلين فيه حتى يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1000 دولار بالسعر الثابت للعام 1999 ، وذلك لثلاث سنوات متتالية ، ويدخل هذا القرار حيز التنفيذ عندما تعتمد لجنة الدعم منهجية ملائمة لاحتساب سعر الدولار الثابت للعام 1999 . وان لم تتوصل اللجنة إلى اتفاق توافقي على منهجية ملائمة بحلول 2003/1/1 تطبق المنهجية إلى اقترحها رئيس اللجنة المدرجة في الوثيقة (G/SCM/38) الملحق 2 ، ولا يستثنى العضو من المرفق السابع (ب) مادام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي اقل من 1000 دولار بالسعر الثابت ، استناداً إلى احدث البيانات الصادرة من البنك الدولي ، فضلاً عن الموافقة في حال كان العضو قد استثني من الفقرة (ب) من المرفق السابع من اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية ، يعاد أدراجه في هذه الفقرة إذا تدنى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن 1000 دولار .

ج- مؤتمر كانكون

منذ انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون في الفترة ما بين 10 أيلول/سبتمبر 2003 وحتى شهر نيسان/ابريل 2004 لم يتم إحراز أي تقدم في جولة المفاوضات متعددة الأطراف المعروفة بأسم " برنامج عمل الدوحة " ، إلا إن المشاورات التي حدثت بين الدول الأعضاء لغاية شهر أيار/مايو 2004 قد حددت نهاية شهر تموز/يوليو 2004 كموعد نهائي للتوصل إلى اتفاق إطار على الموضوعات التي ستشكل صفقة تؤدي إلى نجاح الجولة سميت " بصفقة يوليو " وذلك استباقاً لعدد من التغيرات المقبلة التي قد تؤثر على مواقف بعض الدول كالانتخابات الرئاسية الأمريكية ، وانتهاء مهمة مفوض التجارة الأوربي الحالي مع نهاية عام 2004 واستبداله بمفوض جديد ، وفي 16 تموز/يوليو 2004 صدرت مسودة نص اتفاق " صفقة يوليو "[18] إذ ركزت على دفع مسيرة المفاوضات في مجالات خمسة هي الزراعة ، والنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية ، وموضوعات

التنمية ، وتسهيل التجارة ، فضلاً عن تضمن الاتفاق ملحقاً خاصاً بتسريع المفاوضات في الخدمات ، وقيام لجنة التجارة والتنمية بتوجيه من المجلس العام برفع توصيات محددة بشان المجموعة الأولى من المقترحات المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نمواً المتضمنة في اتفاقيات المنظمة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها بحلول شهر تموز/يوليو 2005 ، وتضمن الاتفاق أيضاً ملحقاً خاصاً فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية وهو عبارة عن النص المرفوع للمؤتمر الوزاري الخامس في كانكون والمعروف بـ " نص ديربيز " مع بعض التعديلات على أساليب المفاوضات بهذا الشأن ، فضلاً عن الاتفاق على تمديد موعد انتهاء جولة الدوحة الذي كان مقرراً في مطلع عام 2005 إلى اجل غير محدد[19] .

د- مؤتمر هونغ كونغ

عقد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ بالصين في الفترة 13-18 كانون الأول/سبتمبر 2005 ، وقد ذهبت الدول الأعضاء إلى المؤتمر وأمامها هدفان ، أولهما ضرورة الاتفاق على انجاز بسيط في المؤتمر ، وثانيهما عدم تسجيل إخفاق آخر بعد مؤتمر كانكون . وبالرغم من أن إعلان هونغ كونغ أحرز بعض التقدم في المفاوضات بين الدول الأعضاء بشأن تعديل نصوص عديدة من اتفاق مكافحة الإغراق ، والاتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية ، فضلاً عن الاتفاقات التجارية الإقليمية ، آلا أن الإعلان لم يوضح ضمناً التوصل إلى تقدم جوهري يفضي إلى اتفاق ، وذلك من خلال دعوة المجموعة التفاوضية إلى تكثيف العمل والانتهاء من التوصل إلى نصوص معدلة في اقرب فرصة ممكنة[20] .

وبذلك انتهى آخر فصل يبعث على القلق بشأن مستقبل مفاوضات الدوحة في مؤتمر هونغ كونغ بل ومستقبل النظام التجاري متعدد الإطراف برمته ، مع انتهاء السلطة الممنوحة من الكونغرس للرئيس الأمريكي في تموز/يوليو 2007 والتي تخوله إلى إبرام الاتفاقات التجارية وتقديم التنازلات وإرسالها إلى الكونغرس للمصادقة عليها في ما يعرف بـ " سلطة المسرب السريع " مما يعني إن الجولة في طريقها إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية[21] . وهكذا فان جولة الدوحة التي بدأت في عام 2001 انهارت في عام 2006 ، عندما طالبت الدول النامية بشكل عام بتجارة " عادلة " وليس بتجارة " حرة "[22] من اجل تصحيح العيوب الهيكلية والتشوهات التي تشوب النظام الدولي الجديد .

المبحث الثاني / انعكاسات اتفاقيات الدعم والإغراق والحماية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون الخليجي

1- انضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى منظمة التجارة العالمية

بانضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني 2005 استكملت جميع دول مجلس التعاون الخليجي الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[23] ، إذ بلغ عددها 153 دولة لغاية تموز/يوليو عام 2008 . وقد عُدت الكويت هي الأقدم من باقي دول مجلس التعاون الخليجي بالانضمام إلى عضوية الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) ، إذ مضى على عضويتها حوالي 33 عاماً ، فيما انضمت البحرين عام 1993 ، وانضمت كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر في عام 1994 ، في حين انضمت سلطنة عُمان في تشرين الثاني من عام 2000 .

وسيتم دراسة انعكاسات اتفاقيات الدعم والإغراق والحماية على أربعة دول من دول مجلس التعاون الخليجي فقط وهي كل من الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وذلك لانتهاء فترة السماح الممنوحة لهم لتعديل أوضاعهم منذ أوائل 1995 ولغاية نهاية عام 2004 والبالغة عشرة سنوات . وقد تحددت سقوف الرسوم الجمركية لهذه الدول في الجداول الملحقة باتفاقات انضمام كل منها وذلك على النحو التالي[24]:

الكويت : تحددت السقوف الجمركية العليا على الواردات من جميع السلع ، ماعدا البتر وكيماويات بـ 100 % .

البحرين : تحددت السقوف الجمركية العليا على واردات 127 مجموعة سلعية بـ 35 % ، في حين تم تحديدها للسجائر بـ 100 % .

قطر : تحددت السقوف الجمركية العليا على الواردات لأكثر من 150 مجموعة سلعية ما بين (5.5 %-30 %) ، في حين تحددت السقوف الجمركية على استيراد السجائر ولحم الخنزير بـ 100 % .

الإمارات العربية المتحدة : تحددت السقوف الجمركية العليا على الواردات لأكثر من 155 مجموعة سلعية ما بين (5 %-15 %) .

2- دور التجارة الخارجية في اقتصادات بعض دول مجلس التعاون الخليجي

لقد ظهرت منذ خمسينيات القرن الماضي دعوى " بريبيش / سنجر " وأيدها كتاب آخرون مثل " ميردال " ، إذ أوضح هؤلاء إن الاندماج انشأ فعلاً تقسيماً للعمل الدولي تخصصت فيه الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية ، مقابل استيراد السلع المصنعة من الدول الصناعية ، فمع حدوث نمو اقتصادي عالمي يتزايد الطلب على السلع المصنعة بنسبة اكبر من نمو الطلب على المواد الأولية ، مما يدفع أسعارها النسبية للتراجع ، الأمر الذي ينعكس سلباً على الدول المصدرة لها حيث تتدهور نسب أسعار صادراتها إلى وارداتها من السلع الصناعية . وقد أطلق " باجواتي" على هذا النمو " النمو المبئس"

، فالطلب على المواد الأولية أساساً طلب لأغراض الإنتاج في أسواق تنافسية ، وهو منخفض في مرونته الدخلية والسعرية . أما السلع الصناعية فيرتفع ما يخصص لها من الدخل مع ارتفاع الدخل ، فضلاً عن اتصاف أسواقها بالاحتكار المتعدد[25] .

وشهد العالم خلال المدة (1948–1999) الماضية نمواً في حجم التجارة العالمية يفوق معدل النمو في الناتج الإجمالي العالمي ، فقد كان النمو الحقيقي للتجارة السلعية العالمية خلال تلك المدة حوالي 6 % سنوياً ، بينما كان معدل نمو الناتج العالمي لنفس المدة حوالي 3.7 % سنوياً ، وهذا يعني إن اقتصادات الدول في تلك المدة أصبحت أكثر اندماجاً أو تكاملاً من السابق[26] ، واستمرت إلى وقتنا الحاضر وذلك بتفوق معدل نمو حجم التجارة العالمية البالغ 9.2 % عام 2006 عن معدل نمو الناتج الإجمالي العالمي البالغ 5.4 % للعام نفسه[27] . مما يتبين بشكل عام إن معدل نمو التجارة العالمية يفوق معدل نمو الناتج العالمي بما يعادل الضعف تقريباً . وبالمقارنة مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي ، فقد لوحظ من بيانات الجدول رقم (1) تذبذب معدلات كلاً من نمو وحجم التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب اثر العوائد النفطية في الصادرات السلعية ، وقيمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي ، مما يعني أن علاقة معدلات نمو التجارة الخارجية بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لا يعني بالضرورة تحسن الكفاءة ، وإنما الانفتاح على الخارج هو بداية دليل على تحسن الكفاءة وليست أداة مباشرة لتحسينها[28] ، وقد لوحظ أيضاً من الجدول رقم (1) إن معدل النمو المركب للتجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي لكلاً من الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة للمدتين (1990–2004) و (1990–2006) قد تطابقا إلى حداً كبير ، مما يدل على وجود علاقة طردية بين معدل نمو التجارة الخارجية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول في الأمد الطويل ، ألا إن هناك تباين كبير بين حجم التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول وهو ما عكسته نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي لإجمالي الدول المشار إليها والتي ارتفعت من 96 % عام 1990 إلى 114 % عام 2006 ، ألا انه تذبذبت تلك المعدلات في الأمد القصير ، وهو ما لوحظ في عامي 2005 و2006 ، فقد حققت كلاً من الكويت والبحرين عام 2005 تفوق بمعدلات نمو التجارة الخارجية عن معدل نموها في الناتج المحلي الإجمالي ، وما نتج عنها من ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي ناتجهما المحلي من حوالي 72 % عام 2004 إلى 77 % عام 2005 للكويت ومن حوالي 126 % إلى 135 % للبحرين للعامين على التوالي ، في حين على العكس منهما فقد حققت كلاً من قطر والإمارات العربية المتحدة تفوق بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي عن معدل نموها في التجارة الخارجية وما نتج عنها من انخفاض نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي ناتجهما المحلي من 85 % إلى 77 % لقطر ومن 136 % إلى 128 % للإمارات العربية المتحدة للعامين على التوالي ، وهذا قد يعني إن التجارة تكون أعلى كثافة بين الدول ذات المستويات الدنيا من الدخل ،

جدول رقم (1)

تطور نسب وحجم ونمو التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي

لبعض دول مجلس التعاون الخليجي (مليون دولار)

البيان	السنة	الكويت	البحرين	قطر	الإمارات
حجم التجارة الخارجية	1990	12187	6683	4986	34977
	2004	42719	14104	26981	144290
	النمو (1990–2004)	% 9.4	% 5.5	% 12.8	% 10.6
	2005	64361	18077	32743	170555
	معدل النمو السنوي	% 50.7	% 28.2	% 21.3	% 18.2
	2006	74584	20619	50491	240369
	معدل النمو السنوي	% 15.9	% 14.1	% 54.2	% 40.9
	النمو (1990–2006)	% 12.0	% 7.3	% 15.6	% 12.8
حجم الناتج المحلي الإجمالي	1990	18308	4529	7360	33653
	2004	59439	11182	31734	106311
	النمو (1990–2004)	% 8.8	% 6.7	% 11.0	% 8.6
	2005	83828	13381	42463	133562
	معدل النمو السنوي	% 41.0	% 19.7	% 33.8	% 25.6
	2006	101975	14481	52722	164631
	معدل النمو السنوي	% 21.6	% 8.2	% 24.1	% 23.3
	النمو (1990–2006)	% 11.3	% 7.5	% 13.1	% 10.4
نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي	1990	% 66.6	% 147.6	% 67.7	% 103.9
	2004	% 71.9	% 126.1	% 85	% 135.7
	2005	% 76.8	% 135.1	% 77.1	% 127.7
	2006	% 73.1	% 142.4	% 95.8	% 146

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- الاسكوا ، دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، العدد (18) ، 1998 ، ص 8 .
- الاسكوا ، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، العدد (27) ، 2007 ، ص 64 و ص 140 .
- صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية ، العددان (11) و (24) لسنة 1993 و 2006 ، ص 17 .

عنها بين الدول ذات المستويات العليا من الدخل وهو عكس ما طرحه الكاتب السويدي " ليندر " بهذا الخصوص[29] ، إذ بلغ نصيب الفرد من الدخل لكلاً من الكويت والبحرين حوالي 29000 دولار و 18000 دولار عام 2005 على التوالي ، في حين بلغ نصيب الفرد لكلاً من قطر والإمارات العربية المتحدة حوالي 53000 دولار و 32000 دولار للعام نفسه على التوالي[30] . مما يدل على إن عام 2005 اتسم باتجاهات غير ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية لكلا من الكويت والبحرين ، على عكس ما حققته كلا من قطر والإمارات العربية المتحدة بالآثار الايجابية والملائمة لعملية التنمية الاقتصادية عندما حققت معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي يفوق معدلات نمو التجارة الخارجية فيهما وما نتج عنها من انخفاض نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

إما في عام 2006 فيلاحظ إن البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة قد حققت اتجاهات غير ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية عندما ارتفعت النسب إلى 142 % و 96 % و 146 % على التوالي ، في حين حققت الكويت اتجاهات ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية وذلك عندما تفوق معدل نمو الناتج المحلي فيها عن معدل نمو التجارة الخارجية ، وما نتج عنها من انخفاض النسبة إلى 73 %

3- تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية التجارية

لا يمكن بيان انعكاسات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون الخليجي بالإطار النظري فقط ، إذ يستلزم مع ضرورة الإطار النظري بعض المؤشرات الاقتصادية الكمية التي تعكس بعض الجوانب التي من خلالها بيان اثر وانعكاس اتفاقيات الدعم والإغراق والحماية ، ومن بين أهم هذه المؤشرات هي :

أ- مؤشر الانفتاح التجاري

تؤثر درجة الانفتاح التجاري على الخارج على حجم الأنشطة الاقتصادية ونموها ، فالانفتاح على الخارج يشكل نافذة لتبادل السلع والخدمات بين مختلف الدول لتغطية الاحتياجات المحلية من جهة ونقل الفائض منها إلى الخارج من جهة أخرى ، ويرتبط الانفتاح التجاري بأمور عدة أهمها :

درجة تحرر الاقتصاد من القيود وأتباع آلية السوق .

مدى التقدم في تطبيق أنظمة وقواعد منظمة التجارة العالمية .

حجم الاتفاقات التجارية الثنائية الحرة .

درجة اختلال الهيكل السلعي للتجارة الخارجية .

درجة اختلال الهيكل الإنتاجي للقطاع الصناعي .

مدى توفر البيئة التشريعية والقانونية النافذة التي تضبط نشاط قطاع التجارة الخارجية ، فضلاً عن نشاط الاستثمار الأجنبي .

درجة تنفيذ سياسات الإصلاح الهيكلي .

مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة المصدرة وقدرتها على زيادة إنتاجها .

فتصدير المنتجات الأولية في الماضي كان الطريق الرئيس لاندماج الدول في الاقتصاد العالمي ، فالصادرات من المنتجات الأولية ولاسيما النفط كانت وما تزال تتمتع بأهمية حاسمة لكثير من الدول وخاصة لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي ، وهذا النمط من الاندماج الدولي من جانب التصدير جاء في الكثير من الأحيان نتيجة التخصص ألقسري في ظل الاستعمار . وفي حالات أخرى كان النمو المدفوع لتصدير المنتجات الأولية نتيجة لقرارات مستقلة ، في محاولة لجذب المكاسب من التجارة عن طريق التخصص في مجالات تحددها ثروة كل دولة من الموارد[31] . مما أدى بالنتيجة إلى ميل منافع الانفتاح التجاري لغير صالح الدولة المصدرة للمواد الأولية ، وتعزيز حالة التبعية الاقتصادية لصالح الاقتصاد العالمي . ومن ملاحظة بيانات الجدول رقم (2) يتبين درجة الانفتاح التجاري لبعض دول مجلس التعاون الخليجي على العالم الخارجي ، إذ ارتفع مؤشر الانكشاف التجاري من 94 % كمتوسط للمدة (1990–1994) إلى 109 % كمتوسط للمدة (2005–2006) ، تصدرت الإمارات بنسبة 148 % ثم البحرين بنسبة 137 % ، مما دل على أن اقصادات هاتين الدولتين هما اقتصادات منكشفة تماماً نحو الخارج لتجاوز نسبة الانكشاف فيهما عن 100 % ، في حين بلغ نسبة مؤشر الانكشاف التجاري لقطر حوالي 90 % والكويت حوالي 59 % كمتوسط للمدة نفسها مما يدل على إنهما ليستا منكشفتين على العالم الخارجي خاصة الكويت ، مما يقلل تعرض اقتصادات هذه الدول إلى تقلبات الأسعار الخارجية واستيراد التضخم السعري من الدول المتقدمة . ففي ظل الانفتاح التجاري على الخارج تبرز نشاطات معينة تستدعي الحاجة إلى تحريكها وتطويرها في الدول النامية من اجل خدمة حركة التطور في الدول المتقدمة لتحقيق أمرين مهمين ، أولهما احتياجات الدول المتقدمة من المواد الأولية والسلع الغذائية وحتى الأيدي العاملة إلى تحتاج إليها عملية استمرار التطور فيها ، وثانيهما توفير دخول نقدية في الدول النامية يمكن إن تستخدم حصيلتها في تشكيل طلب في الدول النامية على منتجات الدول المتقدمة[32] . مما سبق يتبين :

انفتاح هذه الدول واتجاهها نحو العولمة ، الأمر الذي يعني انخفاض العوائق التجارية من الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية لهذه الدول ، ألا انه لابد من ملاحظة أن ذلك لا يعني بالضرورة ارتفاع قدرة المنتجات غير النفطية في النفاذ للأسواق العالمية ، فهي لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من صادراتها[33].

أهمية التجارة الخارجية للإمارات والبحرين وقطر بشقيها التصديري والاستيرادي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

إن اقتصادات هذه الدول معرضةً أكثر من غيرها لانعكاسات تقلبات التجارة الخارجية ، وبالتالي تكون اقتصاداتها مرهونة بمتغيرات التجارة الخارجية ومدى ارتباطها الوثيق والتبعية المتزايدة بآلية الاقتصادات العالمية[34] .

إن هذه الدول تعاني من اختلال في الهيكلين الإنتاجي والسلعي نتيجة ارتفاع إنتاج وصادرات المواد الأولية وخاصة النفط .

إن الانفتاح يشجع على انتهاج سياسات اقتصادية كلية يمكن مواصلتها لضمان وجود بيئة محلية مستقرة تحمي القدرة التنافسية الخارجية وتشجع الادخار المحلي[35] .

إن الانفتاح من شانه تحسين المؤسسات وتوسيع دورها وخاصة في قطاعات التصدير التي لا تعتمد على امتيازات ريعية ، فضلاً عن تعريض القوى العاملة للمنافسة وضرورة الحصول على المعرفة المهارات التي يتطلبها السوق ، مما يخلق تحالفاً فعالاً فيما بينها للحصول أحدثها[36] .

جدول رقم (2)

الانفتاح التجاري* لبعض دول

مجلس التعاون الخليجي على العالم الخارجي (%)

السنة / الدولة	الكويت	البحرين	قطر	الإمارات	المتوسط
1994-1990	% 60	% 137	% 70	% 109	% 94
1999-1995	% 74	% 128	% 77	% 122	% 100
2004-2000	% 69	% 128	% 80	% 128	% 101
2005	% 60	% 135	% 84	% 151	% 108
2006	% 58	% 142	% 96	% 146	% 110
2006-2005	% 59	% 137	% 90	% 148	% 109
المتوسط	% 64	% 134	% 81	% 131	% 103

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- الاسكوا ، دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، العدد (18) ، 1998 ، ص 8 .
- الاسكوا ، نشرة التجارة الخارجية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، العدد (16) ، 2007 ، ص 8 .
- الاسكوا ، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، العدد (27) ، 2007 ، ص 140 .

* الانفتاح التجاري (مؤشر الانكشاف التجاري) = (الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الإجمالي) × 100 .

ومن هنا تأتي ضرورة العمل على زيادة الصادرات وتنوعها والتأكيد على زيادة القيمة المضافة للسلع المصنعة والمصدرة والتأكيد من تأثير ذلك على الناتج المحلي الإجمالي ، فهذه الدول شان الدول النامية قد وقعت فيما يسمى بشرك تدني القيمة المضافة الذي يرجع سببه إلى عوامل رئيسة عدة وهي :

وجود مغالطات تتعلق بعدم تنويع الصادرات والاعتماد على سلعة أو سلعتين ، وهو ما يؤدي في حالات كثيرة إلى تدهور معدل التبادل التجاري لتلك السلع وبالتالي تدهور عائدات الصادرات .

حالة وهم التصدير التي تأتي نتيجة زيادة مكونات السلع المصدرة من المواد المستوردة ، وهنا ترتفع عائدات الصادرات دون إن تعكس زيادة في القيمة المضافة المحلية الحقيقية[37] ، أو/ ونتيجة زيادة مكونات السلع المُعاد تصديرها إلى الخارج .

ضعف الصادرات الصناعية من السلع الديناميكية باستثناء المحروقات التي تتطلب مهارة وتقنية عالية والتي تمتاز بارتفاع القيمة المضافة لها .

ب- مؤشر الانفتاح الصناعي

وللتحرر من الشرك التي وقعت به هذه الدول بتدني القيمة المضافة للسلع المنتجة والمصدرة لا بد من دراسة وتحليل الانفتاح الصناعي الذي يستبعد اثر عوائد الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات ، ويستبعد أيضا اثر ناتج الصناعة الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي ، فضلا عن استبعاد وبالقدر الممكن اثر السلع المعاد تصديرها إلى الخارج . ومن ملاحظة بيانات جدول رقم (3) يتبين إن متوسط الانفتاح الصناعي قد ارتفع من 93 % كمتوسط للمدة (1990-1994) إلى 116 % كمتوسط للمدة (2005-2006) ، تصدرت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنسبة 150 % ثم قطر بنسبة 145 % وأخيرا البحرين بنسبة 126 % ، مما يدل على إن اقتصادات هذه الدول منكشفة صناعياً بالكامل على الخارج لتجاوز نسبة الانكشاف الصناعي عن 100 % ، في حين بلغ مؤشر الانكشاف الصناعي في الكويت 44 % كمتوسط للمدة نفسها ، مما يدل على أنها ليست منكشفة صناعياً بالكامل على العالم الخارجي . إما على المستوى القطري للمدة (1990-2006) ، فقد لوحظ إن الكويت والبحرين قد انخفضت نسبة الانكشاف الصناعي فيهما خلال متوسط المدة (1990-1994) و (2005- 2006) من 50 % إلى 44 % للكويت ، ومن 161 % إلى 126 % للبحرين على التوالي . فيما ارتفعت تلك النسبة في قطر والإمارات العربية المتحدة من 55 % إلى 145 % ومن 107 % إلى 150 % على التوالي . مما سبق يتبين[38] :

انفتاح كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين واتجاهها نحو العولمة ، الأمر الذي يعني انخفاض العوائق التجارية للمنتجات الصناعية من الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية

لهذه الدول ، ألا انه لا بد من تجنب السرعة في تحرير التجارة وفي نمو الواردات ، ولاسيما إذا كان الدافع الرئيس هو الإغراق .

إن أجواء الإنتاج والمنافسة والانفتاح وهي العناصر الجديدة التي حملت في تشكلها الرأسمالية التجارية لتجعل علاقات القوى العالمية تتغير لصالح الدول الغربية[39] ، ظهرت من خلال احتواء الصناعات الخليجية وخاصة في الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين .

أهمية الاتجار بالمنتجات الصناعية لكل من الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين بشقيها التصديري والاستيرادي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ، مما ينعكس إيجاباً على طبقة الفقراء لتوفر السلع الصناعية بأسعار منخفضة رغم ضآلتها ،

جدول رقم (3)

الانفتاح الصناعي* (غير النفطي)

لبعض الدول مجلس التعاون الخليجي على العالم الخارجي (%)

	الكويت	البحرين	قطر	الإمارات**	المتوسط
1994-1990	% 50	% 161	% 55	% 107	% 93
1999-1995	% 52	% 142	% 68	% 110	% 93
2004-2000	% 45	% 137	% 100	% 138	% 104
2005	% 47	% 130	% 128	% 147	% 113
2006	% 41	% 123	% 162	% 153	% 120
2006-2005	% 44	% 126	% 145	% 150	% 116
المتوسط	% 47	% 138	% 103	% 131	% 105

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- الاسكوا ، دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، العدد (18) ، 1998 ، ص 8 .
- الاسكوا ، نشرة التجارة الخارجية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، العدد (16) ، 2007 ، ص 8 .
- الاسكوا ، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، العدد (27) ، 2007 ، ص 140 .

* الانفتاح الصناعي = (الصادرات غير النفطية + الواردات / الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (عدا الصناعة الاستخراجية)) × 100 .

** عدا الصادرات المعاد تصديرها .

مع ضرورة تحرير الواردات تحريراً حذراً وانتقائياً ، بالنظر إلى أثره الذي يحتمل إن يكون أثرا ضاراً بقطاعات الصناعات الناشئة ، والقطاعات العامة استراتيجياً[40] .

تميز الكويت عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي المشار إليها بانخفاض مؤشر الانكشاف الصناعي فيها عن 50 % ، مما يدل على إن قطاعها الصناعي يعتمد بشكل كبير على مستلزمات الإنتاج المحلية ، خاصة في الصناعة الكيماوية والبتر وكيماوية التي أسهمت بنسبة 71 % من إجمالي ناتج الصناعة التحويلية لعام 2005 ، واستثمر فيها حوالي 20657 مليون دولار أي ما نسبته 73 % من إجمالي استثمار الصناعة التحويلية البالغ 28297 مليون دولار عام 2005[41] .

التوسع في الصناعات غير النفطية لكلاً من الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين بشكل عام وبغض النظر عن نسب استخدام مستلزمات الإنتاج المحلي في الإنتاج النهائي .

إما بالنسبة لمدى العلاقة بين الانفتاح التجاري والانفتاح الصناعي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي ، فنلاحظ أيضاً الجدولين السابقين (2 و 3) اللذين يظهران التباين الكبير بين مؤشري الانفتاح التجاري والانفتاح الصناعي ، ويمكن التحليل على المستوى القطري لكلا الدول المشار إليها سابقاً ، فنلاحظ تشابه بين مؤشري البحرين والإمارات العربية المتحدة وذلك بوجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري والانفتاح الصناعي خلال المدة (1990–2006) ، مما يعني إن القطاع النفطي لا يؤثر على شدة الانفتاح في اقتصادات هاتين الدولتين لا على المستوى التصديري ولا على المستوى الإنتاجي رغم أهميته الكبيرة بتمويل الإيرادات العامة التي بلغت حوالي 99 % و 96 % لعام 2006 على التوالي[42] ، وبذلك ظل المؤشرين متقاربين نسبياً مع بعضهما .

في حين تباين مؤشري الانفتاح التجاري والانفتاح الصناعي لقطر ، فبدء بتفوق الانفتاح التجاري عن الانفتاح الصناعي خلال المدة (1990–1999) ثم تغير ليتفوق عنه الانفتاح الصناعي خلال المدة (2000–2006) ، مما يعكس إن قطر قد صححت بعض الاختلالات الهيكلية التي يعانيها قطاعها الصناعي الإنتاجي ، وما رافقه من التزايد في انخفاض العوائق التجارية للمنتجات الصناعية من الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية .

في حين انفردت الكويت بمؤشري الانفتاح التجاري والصناعي بعلاقة قريب ما تكون طردية بين المؤشرين ، فقد تفوق مؤشر الانفتاح التجاري عن مؤشر الانفتاح الصناعي بشكل عام خلال المدة (1990–2006) ، مما يعكس اثر القطاع النفطي على شدة الانفتاح على المستويين التصديري والإنتاجي وأهميته الكبيرة بتمويل الإيرادات العامة التي بلغت حوالي 94 % لعام 2005[43] ، نتيجة أثار غزو العراق للكويت عام 1990 وما نتج عنه من تدمير للصناعات الاستخراجية وتعرض مرافق ووحدات الاستخراج والتخزين والنقل والتفريغ والمعالجة والتكرير والمباني والمعدات إلى التخريب والتلف

وتعرض مئات الآبار النفطية إلى التدمير ، فضلاً عن تدمير للصناعات التحويلية التي شهدت تقلصاً في حجم الإنتاج التي تعود أسبابه إلى الركود الاقتصادي المحلي وانكماش عدد السكان وتصاعد ضراوة المنافسة التسويقية سواء منها المحلية أم الخارجية القادمة من دول مجلس التعاون الخليجي ودول شرق أسيا وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية[44] . بمعنى إن اقتصاد الكويت يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة خاصة على المستوى قطاعها الصناعي الإنتاجي .

ج- مؤشر الاعتماد على التجارة*

وهو مؤشر يقيس مدى تطور القطاع الصناعي الداخلي ومساهمته في ميزان المدفوعات في الاقتصاد المعني بالنسبة إلى خمسة مجموعات من السلع المصنوعة لكل دولة[45] ولثلاث سنوات 2000 ، 2004 ، 2006 من اجل تقدير أداء الصناعة التحويلية في الآونة الأخيرة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي من حيث تغطية الصادرات للواردات ، فعندما يشير المؤشر إلى الصفر فهذا يعني التوازن التام بين الصادرات والواردات ، وعندما يشير إلى 100 % يعني إن التجارة تعتمد بالكامل على الصادرات ، إما إذا يشير إلى -100 % فيعني إن التجارة تعتمد بالكامل على الواردات . ومن ملاحظة بيانات الجدول رقم (4) يتبين إن مؤشر الاعتماد على إجمالي التجارة في المنتجات الصناعية للدول المشار إليها قد ارتفع من -25 % عام 2000 إلى -28 % عام 2004 ، وذلك نتيجة العجز الكبير الذي صاحب هذه الدول ، إذ ارتفع العجز فيها من 15205 مليون دولار إلى 35321 مليون دولار للعامين على التوالي وبمعدل نمو مركب بلغ 20.8 % نتيجة ارتفاع معدل النمو المركب للواردات البالغ 17.7 % عن معدل النمو المركب للصادرات البالغ 15.5 % ، وهذه نتيجة طبيعية لعدم تأثر صادرات هذه الدول بالتعريفة المطبقة فيها منذ عامي 2001 و2002 لعدم انتهاء فترة السماح الممنوحة لتعديل أوضاعها البالغة 10 سنوات ابتداءً من أوائل 1995 وتنتهي نهاية عام 2004 وذلك لشدة علاقة الصادرات بانتهاء الفترة الممنوحة وما تجنيه من نفاذ الاتفاقية ، وما ينتج عنها من توسيع للتبادل التجاري وخفض الرسوم الجمركية على صادراتها خاصة من دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة واليابان ، لا بمستوى نسبة التعريفة المطبقة فيها ، ونتيجة انخفاض العجز من 35321 مليون دولار عام 2004 إلى 31211 مليون دولار عام 2006 ، فقد تحسن مؤشر الاعتماد على إجمالي التجارة من -28 % عام 2004 إلى -19 % عام 2006 ، مما يعني إن التعريفات المطبقة التي التزمت بها كل من الكويت والبحرين وقطر عدا الإمارات العربية المتحدة (لعدم توفر البيانات عنها) نحو منظمة التجارة العالمية قد أتت أوكلها خاصة بعد نفاذ فترة السماح الممنوحة لتعديل

جدول رقم (4)

التجارة الصناعية** لبعض دول مجلس التعاون والرقم القياسي للاعتماد التجاري (%)

الدولة	2000			2004			2006			2000	2004	2006
	الواردات	الصادرات	العجز	الواردات	الصادرات	العجز	الورادات	الصادرات	العجز	ITD	ITD	ITD
1- إجمالي التجارة في المنتجات الصناعية (مليون دولار)												
الكويت	7156	1391	(5765)	12631	2325	(10306)	*17488	*2764	(14724)	(67)	(69)	(73)
البحرين	4833	3653	(1180)	6596	4115	(2481)	8957	5350	(3607)	(14)	(23)	(25)
قطر	3252	3760	508	6005	6991	986	16441	16213	(228)	7	8	(1)
الإمارات	26717	16580	(10137)	55246	31726	(23520)	*55103	*42451	(12652)	(23)	(27)	(13)
المجموع	41958	25384	(16574)	80478	45157	(35321)	97989	66778	(31211)	(25)	(28)	(19)
2- الآلات والمعدات (مليون دولار)												
الكويت	2679	154	(2525)	5114	311	(4803)	*7308	*435	(6873)	(89)	(88)	(89)
البحرين	746	64	(682)	1493	164	(1329)	1506	192	(1314)	(84)	(80)	(77)
قطر	1453	0.5	(1452)	3373	193	(3180)	8526	271	(8255)	(100)	(89)	(94)
الإمارات	10686	140	(10546)	19197	7054	(12143)	*24439	*10946	(13493)	(97)	(46)	(38)
المجموع	15564	359	(15205)	29177	7722	(21455)	41779	11844	(29935)	(95)	(58)	(56)
3- الكيمياويات والمنتجات المرتبطة بها (مليون دولار)												
الكويت	526	133	(393)	785	229	(556)	*1445	*12089	10644	(60)	(55)	79
البحرين	373	140	(233)	390	215	(175)	546	284	(262)	(45)	(29)	(31)
قطر	182	235	53	278	1337	1059	692	1524	832	13	65	37
الإمارات	1784	62	(1722)	3086	768	(2318)	*3694	*1030	(2664)	(93)	(60)	(56)
المجموع	2865	570	(2295)	4539	2549	(1990)	6377	14927	8550	(63)	(28)	40
4- معادن عادية ومصنوعاتها (مليون دولار)												
الكويت	524	73	(451)	1411	144	(1267)	#1411	#144	(1276)	(75)	(81)	#(81)
البحرين	180	827	647	384	977	593	521	1547	1026	64	43	50
قطر	391	233	(158)	746	389	(357)	3232	447	(2785)	(25)	(31)	(76)
الإمارات	2143	1039	(1104)	4994	1652	(3342)	*6400	*1991	(4409)	(35)	(50)	(52)
المجموع	3238	2172	(1066)	7535	3162	(4373)	11564	4129	(7435)	(20)	(41)	(47)
5- المواد النسيجية ومصنوعاتها (مليون دولار)												
الكويت	517	34	(483)	706	49	(657)	#706	#49	#(657)	(88)	(87)	#(87)
البحرين	233	337	104	225	248	23	145	85	(60)	18	5	(26)
قطر	171	107	(64)	177	42	(135)	353	29	(324)	(23)	(62)	(85)
الإمارات	2887	192	(2695)	3621	2149	(1472)	*3680	*2223	(1457)	(87)	(25)	(25)
المجموع	3808	670	(3138)	4729	2488	(2241)	4884	2386	(2498)	(70)	(31)	(34)

المصدر : – الاسكوا ، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، العدد (27) ، 2007 ، ص ص 154– 169 .

– صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية للدول العربية ، العدد (24) ، 2006 ، ص 16 . – موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي على الانترنت .

* لعام 2005 ، # لعام 2004 ** عدا الصادرات النفطية وإعادة التصدير ماعدا الكويت وقطر أهملت السلع المعاد تصديرها لضآلة حجمها ، علامة القوسين تعني القيمة سالبة

أوضاعها في بداية عام 2005 ، فضلاً عن إن التعريفات المطبقة في كل من الكويت والبحرين وقطر هي أدنى بكثير من التعريفات المثبتة ، إذ بلغ متوسط التعريفة المثبتة 50.5 % لكافة أنواع السلع في حين بلغ متوسط التعريفة المطبقة لكافة أنواع السلع 5.2 % (لاحظ بيانات جدول رقم (5)) مما ساعد هذه الدول على تطبيق استراتيجياتها الموجهة نحو التصدير إذ حققت الصادرات معدل نمو مركب بلغ 21.6 % في حين بلغ معدل النمو المركب للواردات 10.3 % خلال المدة (2004–2006) ، وتحسين انخراطها في نظام سلسلة القيم العالمية وخطط المشاركة في الإنتاج الدولي[46] .

جدول رقم (5)

التعريفات المثبتة والتعريفات المطبقة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي (%)

البيـان	الكويت	البحرين	قطر	الإمارات	المتوسط
التعريفة المثبتة (السنة)*					
المتوسط البسيط للرسوم حسب القيمة					
كافة أنواع السلع	100.0	35.5	16.0	...	50.5
السلع الزراعية (الاتفاق المتعلق بالزراعة)	100.0	37.5	25.7	...	54.4
السلع غير الزراعية	100.0	35.1	14.5	...	49.8
التعريفة المطبقة (السنة)	2002	2001	2002	...	
المتوسط البسيط للرسوم حسب القيمة					
كافة أنواع السلع	3.6	7.8	4.2	...	5.2
السلع الزراعية (الاتفاق المتعلق بالزراعة)	1.7	9.0	4.9	...	5.2
السلع غير الزراعية	3.9	7.6	4.1	...	5.2

المصدر:– الاسكوا ، تقدم البلدان الأعضاء في الاسكوا في تنفيذ توافق آراء مونتيري ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2006 ، ص 59

* وفقاً للمصدر المستعمل ، لم يحدد تاريخ معين بل تعريفة ملتزم بها بشكل نهائي ، وان التعريفات المثبتة تشير إلى كافة البلدان ، إلى الالتزامات التي تعهد بها الأعضاء خلال جولة أورغواي .

إما بالنسبة لتجارة الأنواع المختلفة من السلع ، فقد تباين حجمها تبعاً لاختلاف درجة اختلال هيكل الدولة الإنتاجي والتصديري وكالاتي : –

1– مؤشر الاعتماد على أجمالي تجارة الآلات والمعدات

فبالرغم من عدم انتهاء فترة السماح الممنوحة لتعديل أوضاعها لبعض دول مجلس التعاون الخليجي ودخول اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ في بداية عام 2005 ، فقد تحسن مؤشر الاعتماد على تجارة صناعة الآلات والمعدات من –95 % عام 2000 إلى –58 % عام 2004 (لاحظ بيانات الجدول رقم (4)) وذلك نتيجة تفوق معدل النمو المركب لإجمالي صادرات الآلات والمعدات البالغ 115 % عن معدل النمو المركب لإجمالي وارداتها البالغ 17 % ، مما يدل على انخفاض صافي استيراد الآلات والمعدات في دول المنطقة بدرجة عالية ، إما نتيجة توسع الصناعات الرأسمالية أو نتيجة تقلص الفجوة بين الطلب (الاستهلاك) والعرض (الإنتاج) أو كلاهما معاً . مما يدل على إن اقتصادات هذه الدول قد اتسمت بالاستقرار النسبي خاصة بالاستهلاك المظهري خاصة فيما يتعلق بالسيارات . إما بعد انتهاء فترة تعديل الأوضاع ونفاذ الاتفاقية بداية عام 2005 ، فقد تحسن كذلك مؤشر الاعتماد على إجمالي تجارة الآلات والمعدات من –58 % عام 2004 إلى –56 % عام 2006 نتيجة تفوق معدل النمو المركب لإجمالي صادرات الآلات والمعدات البالغ حوالي 24 %
عن معدل النمو المركب لوارداتها البالغ حوالي 20 % وهذه نتيجة طبيعية لنجاح خطط التنمية الاقتصادية في تحقيق أهدافها وما تستلزمه من الآلات والمعدات لإعادة هيكل اختلال قطاعاتها الصناعية وتنويع قاعدتها الإنتاجية فيها ، ومن بين الدول التي كانت مسؤولة اساساً على تحسن الأداء التصديري هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين ، مما يعني :

لقد منحت منظمة التجارة العالمية دول المنطقة بعد انتهاء فترة تعديل الأوضاع ونفاذ الاتفاقية في بداية عام 2005 بعض التسهيلات لزيادة صادراتها من الآلات والمعدات إلى العالم الخارجي .

عدم وجود أية عوائق تجارية أو حمائية في المنطقة للتبادل التجاري في الآلات والمعدات .

اعتماد اقتصادات دول المشار إليها على أكثر من 50 % على واردات الآلات والمعدات على العالم الخارجي .

2– مؤشر الاعتماد على أجمالي تجارة المنتجات الكيماوية والمواد المرتبطة بها

تعد الكيماويات من الصناعات التي تميزت بها دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام نتيجة الميزات النسبية التي تميزت بها من مصادر الطاقة الرخيصة والقرب من الأسواق العالمية والاستثمارات الضخمة المتجددة ، فمن ملاحظة بيانات جدول رقم (4) يتبين إن مؤشر الاعتماد على إجمالي تجارة المنتجات الكيماوية والمواد المرتبطة بها قد تحسن من –63 % عام 2000 إلى –28 % عام 2004 وذلك نتيجة انخفاض العجز فيها من 2295 مليون دولار إلى 1990 مليون دولار للعامين على التوالي ،

والناتج من تفوق معدل النمو المركب لإجمالي صادرات الكيماويات البالغ حوالي 45 % عن معدل نمو المركب لوارداتها البالغ حوالي 12 % ، والذي يعود سببه الرئيس إلى انخفاض ربحية الصناعات البتروكيماوية في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة واليابان وتوجه الإنتاج إلى دول مجلس التعاون الخليجي[47] ، فضلاً عن تجنب الآثار البيئية للنواتج العرضية لمثل هذه الصناعات ، مما يعني إن اقتصادات دول المجلس المشار أليها تعتمد على أكثر من 25 % على واردات المنتجات الكيماوية من الخارج لسد حاجة السوق المحلية . وقد تحسن كثيراً ذلك المؤشر خلال العامين 2005 و2006 ، إذ انخفض المؤشر من –28 % عام 2004 إلى 40 % عام 2006 ، نتيجة لنفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية وانتهاء فترة السماح لتعديل أوضاعها ابتداءً من عام 2005 ، وما نتج عنها من إلغاء الاتحاد الأوربي الضريبة الجمركية الإضافية البالغة 5.5– 6.5 % على الصناعة البتروكيماوية وهو من شأنه إن يوسع سوق دول مجلس التعاون الخليجي لتصدير تلك الصناعات[48] . ومن بين الدول التي كانت مسؤولة اساساً على هذا الأداء التصديري الايجابي هي الكويت وقطر .

3– مؤشر الاعتماد على أجمالي تجارة المعادن العادية ومصنوعاتها

تعد صناعة الألمنيوم والحديد والصلب من الصناعات التي تتصف بأنها صناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة ، وقد اتسمت دول مجلس التعاون الخليجي بهذه الصناعات وذلك للمزايا الكبيرة التي تملكها من توافر مصادر الطاقة الرخيصة ، فمن ملاحظة بيانات الجدول رقم (4) يتبين انه قد ارتفع مؤشر الاعتماد على إجمالي تجارة المعادن العادية ومصنوعاتها في دول المنطقة المشار إليها سابقاً من –20 % عام 2000 إلى –41 % عام 2004 وذلك نتيجة لارتفاع العجز فيها من 1066 مليون دولار إلى 4373 مليون دولار للعامين على التوالي ، والناتج من تفوق معدل النمو المركب لإجمالي واردات المعادن العادية البالغ حوالي 23 % عن معدل نمو المركب صادراتها البالغ حوالي 10 % ، والذي يعود سببه الرئيس إلى الرسوم الجمركية التي يفرضها الاتحاد الأوربي البالغة 6 % عند دخولها إلى أسواقه ، مما يضر بالقدرة التنافسية لصادرات الألمنيوم الأولي الخليجي في أسواق الاتحاد الأوربي[49] ، إما تجارة الحديد والصلب فلم تشكل إلا نسبة ضئيلة تكاد تسهم في سد بعض احتياجات السوق المحلية لكلاً من البحرين وقطر فقط ، إذ بلغ إنتاجهما الفعلي من المنتجات الوسيطة والنهائية حوالي 3580 ألف طن و 2900 ألف طن عام 2002 على التوالي[50] ، مما يعني إن اقتصادات دول المجلس المشار إليها تعتمد على أكثر من 45 % على واردات المعادن العادية من الخارج لسد حاجة السوق المحلية . وبالتالي فقد استمر العجز وارتفع خلال ثلاث أعوام من 4373 مليون دولار عام 2004 إلى 7435 مليون دولار عام 2006 ، مما أدى إلى ارتفاع المؤشر من –41 % إلى –47 % للعامين على التوالي ، وذلك نتيجة لنفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية وما صاحبها من انخفاض التعريفة الجمركية لدخول السلع الصناعية البالغة 5.2 % (لاحظ بيانات الجدول رقم (5)) إلى دول المجلس المشار إليها ، ومن بين الدول التي كانت مسؤولة أساساً على هذا العجز

والأداء الاستيرادي الكبير هي الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة عدا البحرين التي استفادة كثيراً من إلغاء الاتحاد الأوربي للضريبة الجمركية البالغة 6 % على الألمنيوم[51] ، ومن المتوقع إن تستفيد باقي دول مجلس التعاون الخليجي من هذا الإلغاء على المدى الطويل وما ينتجه من فتح السوق الأوربية إمام منتجات الألمنيوم الخليجية دون حواجز جمركية .

4- مؤشر الاعتماد على أجمالي تجارة المواد النسيجية ومصنوعاتها

تعُد صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة من الصناعات الواعدة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تسعى للولوج إليها ، نتيجة للمزايا التي امتازت بها هذه الصناعات عن غيرها ، وهي أنها صناعات كثيفة العمل ، واعتمادها على القوى العاملة الأسيوية الرخيصة (متدنية الأجور) ، ولا تحتاج إلى تقنيات حديثة جداً وتنوع الإنتاج فيها لا يحتاج إلى خطوط إنتاج جديدة ، فضلاً عن أنها صناعة استهلاكية ضرورية وكمالية في آن واحد . ومن هنا يمكن القول بان تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة تتمتع بأهمية خاصة جعلتها تحتل مكاناً بارزاً في مفوضات جولة أروغواي ، حيث اتفقت الدول النامية والدول المصدرة لهذه التجارة على إخضاع هذا القطاع المهم لأحكام وقواعد منظمة التجارة العالمية WTO ، بعد إن كان خاضعاً لإحكام اتفاقية الألياف المتعدد MFA[52] . فمن ملاحظة بيانات الجدول رقم (4) يتبين انه قد تحسن مؤشر الاعتماد على إجمالي تجارة المواد النسيجية ومصنوعاتها في دول المنطقة المشار إليها سابقاً من -70 % عام 2000 إلى -31 % عام 2004 وذلك نتيجة لانخفاض العجز فيها من 3138 مليون دولار إلى 2241 مليون دولار للعامين على التوالي ، والناتج من تفوق معدل النمو المركب لإجمالي صادرات المواد النسيجية البالغ حوالي 39 % عن معدل نمو المركب لوارداتها البالغ حوالي 6 % ، وذلك نتيجة للإجراءات الحمائية التي إجازتها المنظمة بعدم نفاذ الاتفاقية ابتداءً من أوائل عام 1995 ولغاية عام 2004 والتي تسمى بفترة السماح لتعديل أوضاعها البالغة 10 سنوات ، فضلاً عن انخفاض متوسط التعريفة الجمركية للمنسوجات والثياب التي تفرضها الدول المتقدمة على الدول النامية إذ انخفضت من 7.6 % عام 1996 إلى 6.7 % عام 2001 للملابس ، ومن 12 % عام 1996 إلى 11.5 % عام 2000 للثياب[53] . مما يعني إن اقتصادات دول المجلس المشار إليها تعتمد على أكثر من 30 % على واردات المواد النسيجية من الخارج لسد حاجة السوق المحلية . وقد ارتفع المؤشر من -31 % عام 2004 إلى -34 % عام 2006 ، وذلك نتيجة لإلغاء الإجراءات الحمائية بانتهاء فترة السماح لتعديل أوضاعها ونفاذ الاتفاقية بداية عام 2005 ، مما سمح بارتفاع العجز من 2241 مليون دولار عام 2004 إلى 2498 مليون دولار عام 2006 وهذا مما يعني :

إن اللجوء إلى الإجراءات الحمائية من خلال فرض الرسوم الجمركية التعويضية والتي إجازتها منظمة التجارة قبل نفاذ الاتفاقية للدول النامية قد ساهمت بشكل كبير في حماية الصناعات الناشئة .

إن إلغاء الإجراءات التعويضية ونفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بداية عام 2005 أدى إلى تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة وتعرضها للمنافسة خاصة من الهند والصين ، وان العجز ناتج أساساً من التفاخر باستهلاك المنتجات الأجنبية أو ما يسمى بالاستهلاك المظهري وخاصة لذو الدخل المرتفع . ومن بين الدول التي كانت مسؤولة أساساً على هذا العجز والأداء الاستيرادي الكبير هي الكويت وقطر .

الخـاتمـة

إن نجـاح اتفاقيـة منظمـة التجـارة العالميـة مـن وجـه نظـر دول مجلـس التعـاون الخليجـي تتحـدد بالاتجاهـات التـي تتمحـور فـي المـؤتمرات التـي تحـددها المنظمـة ، ومـن غيـر المنطـق إن نقـيم نتـائج وانعكاسـات المنظمـة علـى اقتصادات دول مجلـس التعـاون الخليجـي دفعـة واحـدة فـي ضـوء الإمكانيـات والمقومـات التنمويـة التـي تتمتـع بهـا كل دولـة علـى انفراد ، فضـلاً عن قصـر الفترة الزمنيـة لـدخول جميـع اتفاقيـات منظمـة التجـارة العالميـة حيز التنفيذ لـدول مجلس التعـاون الخليجـي وانتهـاء فترة السماح لتعديل أوضـاعها ابتداءً من عام 2005 ، فقد تبـاين تبعاً لـذلك آثار منظمـة التجـارة العالميـة علـى دول المجلس كما بينا ذلك . لذا نجد إن ابرز الاستنتاجات الرئيسة مما تم عرضه ومناقشته يمكن إيجازها بالنقاط :

وجـود علاقـة طرديـة بـين حجـم التجـارة الخارجيـة وحجـم النـاتج المحلـي الإجمـالي لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي المشار إليها فـي الأمـد الطويل ، وتذبـذب علاقتها فـي الأمـد القصـير ، فقد حققت الكويت عام 2006 تفوق بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن معدل نمو التجارة الخارجية ، وما نتج عنها من انخفاض نسبة التجارة الخارجية إلى ناتجها المحلي الإجمالي من 77 % عام 2005 إلى 73 % عام 2006 ، مما يدل علـى الاتجاهات الايجابيـة الملائمـة لعمليـة التنميـة الاقتصـادية ، علـى عكس مـا حققتـه كـلاً من البحرين وقطـر والإمـارات العربيـة المتحدة عام 2006 . وبـذلك تكون اقتصاداتها بحاجة إلى حماية الصناعة الوطنية أكثر من غيرها من الدول .

تميز اقتصادات كـلاً من الإمارات العربيـة المتحدة والبحرين بأنهما اقتصادات منكشفة تماماً نحو الخارج خـلال المدة (1990–2006) لتجاوز مؤشر الانكشاف التجاري فيهما عن 100 % ، وبـذلك تعززت حالة التبعية الاقتصادية لصالح الاقتصاد العالمي وميل منافع الانفتـاح التجاري لغير صـالحها ، أكثر من غيرها من الدول التي يقل فيها مؤشر الانكشاف التجاري عن 100 % كما فـي اقتصادات قطر والكويت اللذان بلغا 81 % و 64 % على التوالي .

تميز اقتصادات كلاً من الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين بأنها اقتصادات منكشفة صناعياً بالكامل علـى العالم الخـارجي خـلال المدة (1990–2006) لتجاوز مؤشر الانكشاف الصناعي فيها عن 100 % ، وبذلك تكون معرضة لعمليات الإغراق أكثر من غيرها من الدول التي يقل فيها مؤشر الانكشاف الصناعي عن 100 % كما في اقتصاد دولة الكويت الذي بلغ 47 % .

لـم يـؤثر القطـاع النفطـي علـى شـدة الانفتـاح لا علـى المـستوى التـصديري (التجـاري) ولا علـى المستوى الإنتـاجي (الـصناعي) فـي كـل مـن البحـرين والإمـارات العربيـة المتحـدة رغـم أهميتـه الكبيـرة بتمويل الإيرادات العامة التي بلغت حوالي 99 % و 96 % لعام 2006 علـى التوالي ، وبـذلك ظل المؤشرين متقاربين نسبياً مع بعضهما .

لقد صححت قطر بعض الاختلالات الهيكلية التي يعانيها قطاعها الصناعي الإنتاجي خلال المدة (2000–2006) وذلك عندما تفوق مؤشر الانفتاح الصناعي عن مؤشر الانفتاح التجاري .

انفردت الكويت بمؤشري الانفتاح التجاري والصناعي بعلاقة قريب ما تكون طردية بين المؤشرين ، فقد تفوق مؤشر الانفتاح التجاري عن مؤشر الانفتاح الصناعي بشكل عام خلال المدة (1990–2006) ، مما يعكس اثر القطاع النفطي على شدة الانفتاح على المستويين التصديري والإنتاجي وأهميته الكبيرة بتمويل الإيرادات العامة التي بلغت حوالي 94 % لعام 2005 ، نتيجة أثار غزو العراقي للكويت عام 1990 .

اتساع الفجوة بين التعريفات المثبتة البالغة 50.5 % لكافة أنواع السلع وبين التعريفات المطبقة لكافة أنواع السلع البالغة 5.2 % في كل من الكويت والبحرين وقطر عدا الإمارات العربية المتحدة (لعدم توفر البيانات عنها) ، مما ساعد كثيراً هذه الدول على تطبيق استراتيجياتها الموجهة نحو التصدير ، وتحسين انخراطها في نظام سلسلة القيم العالمية وخطط المشاركة في الإنتاج الدولي ، خاصة خلال المدة (2004–2006) ، حينما حققت الصادرات معدل نمو مركب بلغ 21.6 % في حين بلغ معدل النمو المركب للواردات 10.3 % .

نتيجة لانخفاض التعريفات المطبقة عن التعريفات المثبتة فقد انخفضت تكاليف مستلزمات الإنتاج بالنسبة للمنتجين في كل من الكويت والبحرين وقطر ، فضلاً عن توافر مجموعة مختلفة وكبيرة من السلع بالنسبة للمستهلكين وبأسعار أكثر انخفاضاً . وبذلك تكون اقتصاداتها بحاجة إلى حماية الصناعة الوطنية للسلع النهائية أكثر من غيرها من الدول .

تحسن مؤشر الاعتماد على إجمالي تجارة صناعة الآلات والمعدات من –95 % عام 2000 إلى –58 % عام 2004 ثم إلى –56 % عام 2006 ، مما يدل على انخفاض صافي استيراد الآلات والمعدات في دول المنطقة بدرجة عالية ، إما نتيجة توسع الصناعات الرأسمالية أو نتيجة تقلص الفجوة بين الطلب (الاستهلاك) والعرض (الإنتاج) أو كلاهما معاً . مما يدل على إن اقتصادات هذه الدول قد اتسمت بالاستقرار النسبي خاصة بالاستهلاك المظهري خاصة فيما يتعلق بالسيارات ، وهذه نتيجة طبيعية لنجاح خطط التنمية الاقتصادية في تحقيق أهدافها وما تستلزمه من الآلات والمعدات لإعادة هيكل اختلال قطاعاتها الصناعية وتنويع قاعدتها الإنتاجية فيها ، ومن بين الدول التي كانت مسؤولة أساساً على تحسن الأداء التصديري هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين.

تحسن مؤشر الاعتماد على إجمالي تجارة المنتجات الكيماوية والمواد المرتبطة بها من –63 % عام 2000 إلى –28 % عام 2004 ثم إلى 40 % عام 2006 ، والذي يعود سببه الرئيس إلى انخفاض ربحية الصناعات البتروكيماوية في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة واليابان وتوجه الإنتاج إلى دول مجلس التعاون الخليجي ، فضلاً عن تجنب الآثار البيئية للنواتج العرضية لمثل هذه الصناعات خلال المدة (2000–2004) ، ونتيجة لنفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية وانتهاء فترة

السماح لتعديل أوضاعها ابتداءً من عام 2005 ، وما نتج عنها من إلغاء الاتحاد الأوربي الضريبة الجمركية الإضافية البالغة 5.5– 6.5 % على الصناعة البتر وكيماوية خلال المدة (2005–2006) وهو من شأنه إن توسع سوق دول مجلس التعاون الخليجي لتصدير تلك الصناعات . ومن بين الدول التي كانت مسؤولة اساساً على هذا الأداء التصديري الايجابي هي الكويت وقطر .

ارتفاع مؤشر الاعتماد على إجمالي تجارة المعادن العادية ومصنوعاتها في دول المنطقة المشار إليها من –20 % عام 2000 إلى –41 % عام 2004 ثم إلى –47 % عام 2006 ، والذي يعود سببه الرئيس إلى الرسوم الجمركية التي يفرضها الاتحاد الأوربي البالغة 6 % عند دخولها إلى أسواقه قبل عام 2005 ، مما يضر بالقدرة التنافسية لصادرات الألمنيوم الأولي الخليجي في أسواق الاتحاد الأوربي خلال المدة (2000–2004) ، ونتيجة نفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية وما صاحبها من انخفاض التعريفة الجمركية لدخول السلع الصناعية البالغة 5.2 % إلى دول المجلس المشار إليها خلال المدة (2004–2006) ، ومن بين الدول التي كانت مسؤولة أساساً على هذا العجز والأداء الاستيرادي الكبير خلال المدتين السابقتين هي الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة عدا البحرين التي استفادة كثيراً من إلغاء الاتحاد الأوربي للضريبة الجمركية البالغة 6 % على الألمنيوم بعد عام 2005 .

تحسن مؤشر الاعتماد على إجمالي تجارة المواد النسيجية ومصنوعاتها من –70 % عام 2000 إلى –31 % عام 2004 ، وذلك نتيجة للإجراءات الحمائية التي إجازتها منظمة التجارة العالمية بما تسمى بفترة السماح لتعديل الأوضاع ابتداءً من أوائل عام 1995 ولغاية عام 2004 والبالغة 10 سنوات ، فضلاً عن انخفاض متوسط التعريفة الجمركية للمنسوجات والثياب التي تفرضها الدول المتقدمة على الدول النامية إذ انخفضت من 7.6 % عام 1996 إلى 6.7 % عام 2001 للملابس ، ومن 12 % عام 1996 إلى 11.5 % عام 2000 للثياب . وقد ارتفع المؤشر من –31 % عام 2004 إلى –34 % عام 2006 ، وذلك نتيجة لإلغاء الإجراءات الحمائية بانتهاء فترة السماح لتعديل الأوضاع ونفاذ الاتفاقية بداية عام 2005 ، مما يدل على إن اللجوء إلى الإجراءات الحمائية من خلال فرض الرسوم الجمركية التعويضية والتي إجازتها منظمة التجارة العالمية قبل نفاذ الاتفاقية للدول النامية قد ساهمت بشكل كبير في حماية الصناعات الناشئة ، وإن إلغاء الإجراءات التعويضية ونفاذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بداية عام 2005 أدى إلى تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة وتعرضها للمنافسة خاصة من الهند والصين ، وان العجز ناتج أساساً من التفاخر باستهلاك المنتجات الأجنبية أو ما يسمى بالاستهلاك المظهري وخاصة لذو الدخل المرتفع . ومن بين الدول التي كانت مسؤولة أساساً على هذا العجز والأداء الاستيرادي الكبير هي الكويت وقطر .

الهوامش والمصادر حسب ورودها بالنص :

1- د. عدنان شوكت شومان ، اتفاقيات الجات الدولية ، الرابحون دوماً والخاسرون دوماً ، دار المستقبل ، دمشق ، 1996 ، ص 74 .

2- د. عبد الواحد العفوري ، العولمة والجات (التحديات والفرص) ، الناشر مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2000 ، ص 112 .

3- جيسوس سياد ، نتائج جولة أوروغواي ، وقائع ندوة اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية، الكويت 17-18 كانون الثاني 1995، تحرير: سعيد النجار، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، وصندوق النقد العربي ، الكويت ،1995 ، ص 46 .

4- د. عبد الواحد العفوري ، مصدر سابق ، ص 110 .

5- د. سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية بين جات 1994 ومنظمة التجارة العالمية ، الناشر مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 201 .

6- جيسوس سياد ، مصدر سابق ، ص 46 .

7- د. حميد الجميلي ، دراسات في اقتصادات الغات في ضوء نتائج جولة أورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، دار الشؤون الثقافية العامة ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 1998 ، ص35

8- د. سمير محمد عبد العزيز ، مصدر سابق ، ص 257 .

9- د. عبد الواحد العفوري ، مصدر سابق ، ص 108 .

10- د. حميد الجميلي ، مصدر سابق ، ص 36 .

11- جيسوس سياد ، مصدر سابق ، ص 49 .

12- د. سمير محمد عبد العزيز ، مصدر سابق ، ص 237 .

13- د. سمير محمد عبد العزيز ، مصدر سابق ، ص 258 .

14- د. سمير صارم ، معركة سياتل حرب من اجل الهيمنة ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، دمشق ، 2000 ، ص 60 .

15- د. سمير صارم ، مصدر سابق ، ص 81 .

16- د. سمير صارم ، مصدر سابق ، ص 80 .

17- ألاسكوا ، المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الدوحة ،9-14/ 2001/11 ، (ترجمة غير رسمية) ، لأمم المتحدة ، نيويورك ، 2003 ، ص ص 13-19 .

18- ألاسكوا ، فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية ، آخر المستجدات في منظمة التجارة العالمية 31 يوليو 2004 ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2006 ، ص ص 1-3

19- الاسكوا ، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2006 ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2007 ، ص 14 .
20- الاسكوا ، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2006 ، مصدر سابق ، ص 20 .
21- الاسكوا ، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية 2006 ، مصدر سابق ، ص 16 .
22- الاسكوا ، وجامعة الدول العربية ، الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية 2007 : منظور شبابي ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2008 ، ص 91 .
23- الاسكوا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2005-2006 ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2006 ، ص 23 .
24- د. احمد سليمان عبيد ، اقتصاديات دول مجلس التعاون في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، دمشق ، العدد (1) ، 2003 ، ص 203 .
25- محمد محمود الأمام ، الأسس النظرية للتكامل التجاري الدولي ، سلسلة كتب مركز الوحدة العربية ومعهد البحوث والدراسات العربية ، منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضرورات التحقيق ، تحرير: محمد محمود الإمام ، الطبعة الأولى ، بيروت ، كانون الأول/ديسمبر 2005 ، ص91 .
26- يوسف خليفة اليوسف ، العولمة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (33) ، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، تموز/يوليو 2004 ، ص 75 .
27- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، أيلول 2007 ، ص ص 275-280 .
28- محمد محمود الأمام ، مصدر سابق ، ص 97 .
29- محمد محمود الأمام ، مصدر سابق ، ص 56 .
30- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، أيلول 2007 ، ص 19 .
31- الاسكوا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2005-2006 ، مصدر سابق ، ص 51 .
32- د. فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، الطبعة الأولى ،الأردن ، 2006 ، ص 45 .
33- د. احمد سليمان عبيد ، مصدر سابق ، ص 202 .
34- صادق الراوي ، خصائص التجارة الخارجية وسبل تعزيز قدرتها التنافسية في إمارة أبو ظبي ، مجلة أخبار النفط والصناعة ، الإمارات ، العدد (388) ، كانون الثاني ، 2003 ، ص 32 .

35- الاسكوا ، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في منطقة الاسكوا 2004 ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2005 ، ص 17 .

36- د. مصطفى النابلي ، الإصلاح المؤسسي للنمو الاقتصادي في البلدان العربية ، وقائع ندوة المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية ، أبو ظبي 19-20 كانون الأول/ديسمبر 2006 ، تحرير: د. سعود البريكان ، وآخرون ، صندوق النقد العربي – معهد السياسات الاقتصادية ، وصندوق النقد الدولي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2007 ، ص ص 36-37 .

37- الاسكوا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2005-2006 ، مصدر سابق ، ص 86 .

38- د. احمد أمين بيضون ، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1998 ، ص 88 .

39- الاسكوا ، موجز مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2007-2008 ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2008 ، ص 13 .

40- د. محمد صفوت قابل ، آثار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال تجارة السلع ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للمدة 9-11 مايو 2004 ، الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، كلية الشريعة والقانون ، وغرفة تجارة وصناعة دبي ، وآخرون ، المجلد الثالث ، الطبعة الأولى ، الإمارات العربية المتحدة ، 2004 ، ص 1229 .

41- المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، التقرير الصناعي العربي 2007 ، العدد (1) ، الرباط ، أيلول 2007 ، ص 106 .

42- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، أيلول 2007 ، ص ص 351-353 .

43- الاسكوا ، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، العدد (27) ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2007 ، ص 176 .

44- د. عباس علي المجرن ، دراسة ميدانية لعدد من المؤشرات الاقتصادية في قطاع الصناعة التحويلية الكويتية بعد عامين من كارثة أغسطس ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (71) ، الكويت ، أكتوبر 1993 ، ص ص 40-41 .

* $ITD = (X - M) / (X + M) * 100$

45- عبير الشناوي ، وعزة الشناوي ، وآخرون ، القدرة التنافسية لهيكل الصناعة العربية ، وقائع ندوة دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية ، الكويت 11-12 نيسان 1999 ، تحرير: سمير المقدسي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، وصندوق النقد العربي ، وآخرون ، الكويت ، 2000 ، ص 143 .

46- الاسكوا ، تقدم البلدان الأعضاء في الاسكوا في تنفيذ توافق آراء مونتيري ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2006 ، ص 60 .

47- الاسكوا ، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2006-2007 ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2007 ، ص 40 .

48- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2007 ، مصدر سابق ، ص vi .

49- عهود الرومي ، الصادرات الوطنية (غير النفطية) ، مجلة التجارة والصناعة ، العدد (194) ، غرفة تجارة وصناعة دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، حزيران 1999 ، ص 24 .

50- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أبو ظبي ، أيلول 2004 ، ص 294 .

51- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2007 ، مصدر سابق ، ص 80 .

52- د. عبد الهادي حردان ، اتفاقية المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للمدة 9-11 مايو 2004 ، الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، كلية الشريعة والقانون ، وغرفة تجارة وصناعة دبي ، وآخرون ، المجلد الثالث ، الطبعة الأولى ، الإمارات العربية المتحدة ، 2004 ، ص 1162

53- الأمم المتحدة ، الاسكوا ، الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الاسكوا ، تقرير عن التقدم المحرز 2004 ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2005 ، ص 86 .